مسألة الهوية

مسألة الهوية

عزمي بشارة

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرســـة في أثناء النشـــر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياسات

بشارة، عزمي، 1956-

مسألة الهوية/ عزمي بشارة.

247 صفحة؛ 21 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 221-230) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-762-7

1. الهوية. 2. الهوية الجماعية. 3. الهوية - الجوانب الاجتماعية. 4. الهوية - الجوانب الثقافية. 5. الهوية الوطنية. 6. العلاقات الإثنية. 7. الأيديولوجيا. 8. الانتماء. 9. الهوية العربية. أ. العنوان.

305.8

العنوان بالإنكليزية

The Question of Identity

by Azmi Bishara

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر 2026

المحتويات

تقديم 7

الفصل الأول: بدل المقدمة، تأملات في مسألة الهوية
ومنزلقات البحث فيها 11

الفصل الثاني: وجاهة الاعتراضات
على استخدام المصطلح وإفراطها 35

الفصل الثالث: من فكرة التساوي المجرد في المنطق الشكلي
إلى الهوية الفردية والجماعية 55

الفصل الرابع: لا جماعة من دون انتماء إلى الجماعة 69

الفصل الخامس: من الفلسفة إلى علم النفس الاجتماعي
وعلم الاجتماع 85

الفصل السادس: الهوية والأخلاق 107

الفصل السابع: الهوية والأيديولوجيا الهوياتية 139

الفصل الثامن: ملاحظات بشأن الهوية العربية 159

خاتمة 211

المراجع 221

فهرس عام 231

تقديم

راج مصطلح الهوية في السياسة والإعلام، وحتى في مناشط الحياة اليومية. وغالبًا ما يُقصَد به في الاستخدام المتداول دلالات تتعلّق بخصائص الشخص الأساسية التي تميّزه و/ أو انتماءاته أو تصنيفه (هوية الشخص). وقد تُنسب الهوية إلى المجتمع، ولا سيما من الناحية الثقافية أو الإثنية أو السياسية، أو إلى الدولة (هوية الدولة الإثنية أو المذهبية)، فيقال هوية الدولة مثلًا، ويُقصد بذلك شخصيتها الحضارية أو طابعها القومي مثلًا، وتنتشر تعابير مثل "صراع الهويات". ولأن مسألة الهوية، وما يترتب عليها، قضية مهمة لا يجوز الاستخفاف بها، فلا بد من تدقيق مفهوم الهوية. ولا اعتراض على الاستخدامات المذكورة الرائجة والمتوافق عليها سوى أنها ليست مفاهيم علمية. وعلى الرغم من أن استخدامها رائج، فهي ليست من عالم آخر غير عالم العلوم الاجتماعية، وهذا ما يدعو إلى طرح أسئلة بشأن مدى تأثيرها في البحث العلمي في الموضوع؛ وهل يصلح هذا المصطلح المثقل بالدلالات أن يكون مفهومًا تحليليًّا في العلوم الاجتماعية؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من تمييز الاستخدام المفهومي لمصطلح الهوية من الاستخدام الدارج الشائع، وشرح فاعليته التفسيرية بتحديد مجاله الدلالي، وتبيين ما يضيفه في فهم العلاقات الاجتماعية باعتبار أنه يسهم عادة في صياغة التصورات الاجتماعية للأفراد والجماعات. وهذا لا يعني تخطئة الاستخدامات المذكورة أعلاه، بل المقصود هو تمييز الاستخدام المفهومي من تلك الاستخدامات.

تتطرق الدراسة إلى تداخل دلالات الهوية مع دلالات أخرى مثل الذات والفهم الذاتي والتعريف الذاتي، والتعرّف إلى الآخر وتصنيفه، والشخصية الحضارية، والانتماء الإثني أو الانتماء الطائفي أو غيرهما. وهو ما يوجِب في مرحلة أولى مناقشة العلاقة بين الذات والجماعة من خلال التفكير بالانتماء، الأمر الذي يدفع أيضًا إلى نقاش فلسفي أخلاقي بشأن علاقة الهوية بالأخلاق والكرامة. وتتطرق الدراسة إلى نشوء التمايزات بين الهوية الفردية والهوية الجماعية والتداخل بينهما. وتستند إلى أدبيات في تخصصات مختلفة، مثل علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع عند مناقشة قضايا تتعلق بأسس الانتماءات ووظائفها، وسياقات نشوء التمييز بين "نحن" و"هم"، وشرط الوعي الحديث للأفراد بذواتهم بصفتهم أفرادًا في تشكيلات الهوية، وتحول الانتماء إلى جماعة إلى إحدى خصائص الفرد في فهمه لذاته، وصولًا إلى تمييز الهوية من أيديولوجية الهوية وسياسات الهوية التي تتوسط بينهما. وتُختتم الدراسة بتحليل نموذج الهوية العربية والتداخل والتنافر بين الهوية الوطنية والهوية القومية، وبين الهوية القومية والعولمة، وفحص إمكانية تكامل الهوية والمواطنة.

أذكر منذ كنت طالبًا في الجامعة في سبعينيات القرن الماضي، رواجَ مصطلح الهوية، والمناقشات المتواصلة بشأنه، وحماستنا الثورية بخصوص الحفاظ على "الهوية الفلسطينية" و"الهوية العربية" في مواجهة السلطات الإسرائيلية، وترجيح أفضل السبل إلى ذلك؛ من اختيار الحضور إلى الجامعة مرتدين الكوفية إلى البحث عن كل ما يمت بصلة للفولكلور/ التراث، إلى مناقشات نقدية لمناهج التدريس. كما أذكر تذمّري، منذ أن كنت تلميذًا قبل دخول الجامعة، من ترتيب الانتماءات في الاستطلاعات التي كان يوزّعها بيننا باحثون يحضرون إلى المدرسة، وتضمنت سؤال: كيف تُعرِّف نفسك؟ مع قائمة مقترحة بالاحتمالات: فلسطيني، عربي،

إسرائيلي، بحسب الديانة (مسلم، مسيحي، يهودي ...إلخ)، أو بحسب القرية وهكذا... حيث كان يُطلَب من كل تلميذ ترتيب "الهويات" وفقًا للأهمية التي يدركها، وأنا لم أكن لأقبل بتفضيل عربي على فلسطيني أو العكس، ورفضت وجود انتماء إسرائيلي حتى في نهاية الترتيب. لم أكن أعرف آنذاك أن تلك الفترة شهدت بداية ازدهار أبحاث الهوية، وأن الباحثين كانوا طلابًا في أقسام علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي.

منذ ذلك الحين، غدوتُ أكثر إدراكًا لحدود مفهوم الهوية، ولإمكانية تعدد هويات الفرد، ولمجازية استخدام المصطلح في وصف طابع الدولة والمجتمع، لأن مفهوم الهوية يقوم على وجود ذاتٍ ما. وعلى الرغم من أنني كتبت مقالات سياسية وأخرى علمية/ أكاديمية بحثية ذات صلة بمسألة الهوية، فإنني لم أفرد لها دراسة مستقلة، ليبقى الموضوع هاجسًا يشغلني.

مع عودة هذا النقاش إلى الواجهة مؤخرًا من خلال حملات الدول العربية للتشديد على هوية المواطنين الوطنية، والحديث عن تهميش الهوية العربية، وبحث بعض الدول عن تفاصيل صغيرة يفترض أن تميّز ثقافتها من ثقافات شعوب عربية جارة، منتجةً بذلك ثقافة خاصة بشعبها يفترض أن يتبناها الناس بوصفها هويتهم، وإحياء ثقافات محلية قديمة بأدوات جديدة (مثل كتابة لغات ولهجات غير مكتوبة وتعليمها) في بعض الدول، حيث يتبناها أفراد يفترض أن يكتشفوا "ذواتهم الحقيقية" لا بوصفها إحدى الهويات الممكنة/ الواردة، بل بوصفها النسخة الوحيدة والحقيقية لهويتهم الإثنية، وحتى تسييسها بوصفها هويتهم القومية؛ إزاء هذا كله، قررت أخيرًا أن أكتب دراسة نظرية عن الموضوع.

حين اختارت وزارة الثقافة القطرية أن تخصص أسبوع الندوات الذي تنظمه لموضوع الهوية بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، ودُعيت لإلقاء محاضرة افتتاحية فيه، وجدتها مناسبة ملائمة لكتابة دراسة[1] نشرَتها دورية **تبيّن** في عام 2022. ومنذ ذلك الحين، لم أتوقف عن التفكير في الموضوع الذي يقتحم حياتنا من كل ناحية، ولكن انشغالات بحثية أخرى حالت دون استكمال الدراسة، ومن ضمنها إصدار كتاب **مسألة الدولة** وكتاب آخر هو **الدولة العربية: المنشأ والمسار** إلى أن توفر الوقت في ربيع وصيف 2026 لتنسيق الأفكار المتراكمة عن الموضوع وتطوير الدراسة إلى كتاب بإلحاح شديد من زملاء وأصدقاء.

وهنا سيكون مهمًّا الإشارة إلى أن الكتاب ينزع منزعًا نظريًّا لا يتخصص بمسألة هوية محددة، مع أنه يستخدم نماذج توضيحية في بعض الحالات حين يقتضي الأمر ذلك، ويفرد لمسألة الهوية العربية فصلًا خاصًّا.

في هذه المناسبة، أتوجه بالشكر إلى كل من الدكتور مهدي مبروك والدكتور حيدر سعيد على قراءتهما المخطوطة وعلى ملاحظاتهما القيمة، وإلى الدكتور محمد المصري على إلحاحه المتواصل على أن أجد الوقت لهذا الكتاب، ومساعِدتي إسراء البطاينة على العون الفائق في تحضير الأدبيات اللازمة.

(1) عزمي بشارة، "تأملات في مسألة الهوية"، **تبين**، مج 11، العدد 41 (صيف 2022)، ص 15–47، شوهد في 15/ 7/ 2026، في: https://acr.ps/hBy2SGT

يتجاوز الكتاب المقال لناحية الفرضيات والمواضيع والاستنتاجات، وهو ليس مجرد توسيع للمقال؛ المقال كان عبارة عن تأملات أولية، كما يوضح عنوانه. ومع ذلك، يجد القارئ في هذا الكتاب فقرات كاملة من ذلك المقال من دون إحالات. وأكتفي بهذه الإحالة هنا في البداية.

الفصل الأول

بدل المقدمة، تأملات في مسألة الهوية ومنزلقات البحث فيها

من منا لم يتعامل في حياته مع وقائع شبيهة بالوقائع التالية: طلب إبراز بطاقة هوية (بهذه التسمية)؛ محاولة التعرّف إلى انتماءات شخص للاقتراب من الإجابة عن سؤال "من هو؟"، أو الإجابة عن السؤال من خلال تأمّل مظهره ولهجته أو استنتاجها من حلقة معارفه الذين ذكرهم في حديثه، أو من مكان ولادته ونشأته؛ مقابلة شخص عرّف نفسه بانتسابه إلى دولة معينة، ورافق ذلك تعبيرات عن مواقف من جنسيته هذه: فخر وكبرياء، أو لامبالاة، أو سخرية، أو حتى ربما غضب؛ مقابلة شخص يقول أنه يخشى على "هوية أبنائه" من المؤثرات الإعلامية أو المنهج الدراسي أو وسائل التواصل الاجتماعي؛ محادثة يعبّر فيها المشاركون عن شكوى من أنهم لم يعودوا متأكدين من أن وطنهم يواجه "أزمة هوية" أو هم الذين يواجهون مثل هذه الأزمة، وأخرى يشكو فيها معارف لنا من أن الدولة العربية تفقد "هويتها العربية"، ويبدو للمتحدث أن الأمر يهم المستمعين بوصفهم عربًا؛ أفراد في مختلف شبكات التواصل الرقمية يذمون أفرادًا آخرين لاعتبارات مذهبية أو دينية (طائفة)، ويشعلون مشادات كلامية يجري فيها تراشق هجائي يثير حنقنا لتخلّف المشاركين فيه وجهلهم

والضرر الناجم عنه؛ وآخرون يشكون من تحميل طائفة أقلية معينة مسؤولية جرائم النظام السابق في سورية والعراق والخلاف على مدى مشاركة الأكثرية الطائفية في النظام وجرائمه؛ ونستمع أيضًا من حين إلى آخر إلى شكوى شخص من تعرضه للتمييز "بسبب هويته" مستخدمًا هذا اللفظ بالذات، ليتبين لنا لاحقًا أنه يقصد تعرضه للتمييز كونه عربيًّا أو كرديًّا أو سنيًّا أو شيعيًّا أو علويًّا، أو مسيحيًّا. وقد تتطرّق تقارير إعلامية متكررة إبان الحروب الأهلية إلى "القتل على الهوية"؛ ويظهر محلل سياسي في شاشة ما ليوضح لنا أن الصراع في البلقان هو "صراع هويات"، فتخال نفسك تفهم ما يقول إلى أن يخطر في بالك أن المتصارعين هم بشر وقوى وجماعات وأحزاب لا هويات؛ وقد يفاجئك أحد معارفك ممن تعلم أنه غير متدين بمواقف طائفية لا تخلو من الحدّة، وقد تلتقي أمًّا شابة متعلمة تقول في مجرى الحديث أن ابنها ما زال "يبحث عن هويته"، وهي تأمل أن "يجد ذاته" قريبًا، وأخيرًا يحدثك قريب لك عن ابنه الذي كان دائم التذمر والشكوى من بيئته ونقده العرب عمومًا، وما إن سافر للدراسة في الخارج حتى أصبح متمسكًا بعروبته، ويتابع قائلًا: "كان عليه أن يسافر للدراسة في أوروبا حتى 'يكتشف هويته'".

ليست الشؤون المذكورة أعلاه هامشية، بل هي في صلب حياة الناس الاجتماعية. وإذا كانت معنوية نفسية في بعض الحالات، فإنها قد تكون اجتماعية سياسية مصيرية في حالات أخرى، حيث تحدّد مسار حياة أفراد وجماعات.

يولَد البشر لجماعات أولية ومجتمعات قائمة ذات ثقافات تحدد انتماءاتهم الأولى. ولكنهم، في العصر الحديث، يولدون لتنوع اجتماعي وصراعات على السلطة ونمط الحياة وغيرها أيضًا. وبسبب التنوع الاجتماعي والتنافس والصراع والقدرة على التفكير النقدي والاختيار، تنشأ خصائص أخرى مميزة للفرد وتتشكل جماعات انتماء جديدة.

ويسهم التردّد في مسألة تعريف الذات والتعمق في التفكير فيها وفي صورة المرء في أعين الآخرين، وتحدّيهم أو السعي لنيل إعجابهم، في صنع الخيارات. عمومًا، يشمل فهم الفرد لنفسه خياراتِه الأخلاقية، أو المناقب التي يعدها أساسية في حياته، ومن دونها لن يكون هو ذاته، ولذلك فهو/ هي على أتم الاستعداد لدفع ثمن التمسك بها.

وإذا بدأنا بتعريفات أولية، فإن الهوية في الوقائع العابرة المذكورة أعلاه هي نتاج عملية تعريف للذات (Identification)، أو تصنيف للآخرين، أو نتاج تماهٍ مع جماعة انتماء (Identification) أيضًا، وهي عمليات تلخصها اللغة الإنكليزية بلفظ واحد للدلالة على معانٍ مختلفة في حين تستعمل اللغة العربية مصطلحين للدلالة على المعنيين: تعريف الذات والتماهي، وهو ما يسهل المهمة علينا. أما التصنيف، وأقصد تصنيف الأفراد إلى فئات، فهو ممارسة سلطة مزعومة أو فعلية، وقد يعني الإدماج أو الإقصاء، وقد يكون مسألة مصيرية في بعض المناطق في بعض المراحل في عالمنا حيث يمكن أن تفصل بين الحياة والموت.

لا نميز في سياق مناقشة الهوية في هذا الكتاب الجماعة المباشرة أو الأهلية من الوحدات الكبرى مثل الشعب والأمة والجماعات الطائفية العابرة لحدود الدول. وهي ليست جماعات فعلية (communities)، بل يجري تخييلها وتخيلها بوصفها جماعات انتماء، أو جماعات هوية. فلكي يشعر الفرد بعلاقة انتماء إلى وحدات كبرى من هذا النوع يكون قد تخيلها بوصفها جماعة (community)، وليس ذلك ممكنًا من دون وسائط مادية ومعنوية مثل وسائل الاتصال والثقافة (بما في ذلك الأدب والفن) والحركات السياسية والمؤسسات، وتؤدي النخب الثقافية والسياسية دورًا مركزيًّا في ذلك. ليس هذا موضوع دراستنا، فما يهمنا هو كونها أصبحت جماعة هوية.

تبدو لنا الهوية في الحياة اليومية بوصفها نتاج عمليات تعريف وتعرّف (من خلال التصنيف) وتماهٍ مع انتماءات لوحدات اجتماعية (صغيرة أو كبيرة) نتعامل معها بوصفها جماعات تشملنا من خلال الانتماء إليها بخيارٍ طوعيّ، أو بوصفه معطًى لم نختره. وليس بالضرورة أن تبلغ علاقة الفرد بمؤسسة أو جماعة درجةَ الانتماء التي تصبح بعدها جزءًا من تعريف الإنسان لذاته إلى درجة عدِّ المسّ بها مسًّا بكرامته، أي ليس بالضرورة أن تصبح هوية.

تتحول مسألة الهوية في عالمنا من مسألة التفكير الانعكاسي بالذات، أي تفكير الفرد بذاته وانتماءاته ومعناها بالنسبة إليه، إلى تصوّر (أو تصوير) كيانات وجماعات كأنها ذوات "تمتلك" هوية بمعنى خصائص ثقافية معينة تميزها من غيرها، وبناء تصوّراتنا الاجتماعية على هذا الأساس، بحيث نسقط هذه الهوية على المنتمين إلى هذه الجماعات.

هذا بعض المعاني التي نلتقطها من حياتنا اليومية بعد إعمال التفكير قليلًا. ويظل هذا المستوى من الدلالة قائمًا في لفظ الهوية الذي يستخدم في سياقاتٍ عدة، غير أن مستويات أخرى من الدلالة تتشكل عند استخدامه مفهومًا من مفاهيم العلوم الاجتماعية لشرح السياقات المذكورة وغيرها.

يتجاوز مفهوم الهوية استخدام اللفظ للتصنيف أو التعريف بشخص (أو كيان) بموجب صفات مهمة في سياق معين مثل: الاسم وتاريخ الميلاد، أو مكان السكن، أو المهنة، أو التحصيل الدراسي، أو اسم الأم، أو الديانة، أو الإثنية، أو الثقافة، وذلك وفقًا للسؤال الذي يوجه إليه، والاستمارة التي يملؤها، ومقابلة التوظيف في مؤسسة. فمفهوم الهوية الذي نتناوله قد يشمل إحدى هذه الصفات أو أحد هذه التصنيفات أو بعضها، مع التذكير أن لا التعريف محايد، ولا التصنيف كذلك؛ فالتصنيفات تتضمن مواقف ومصالح وآراء مسبقة وانحيازات ورغبات في الاعتراف أو تحديًّا لعدم الاعتراف وغيرها.

والمقصود بمفهوم الهوية بدايةً: **خصائص الفرد التي يعيها ويعدها مشكّلة لشخصيته/ ها، بحيث تشمل هذه الخصائص انتماءً عاطفيًّا مدركًا لجماعة-صغيرة أو كبيرة من العائلة (وهي جماعة مباشرة) وحتى الشعب المتخيل كأنه جماعة مباشرة، جماعة متخيلة- أو أكثر من انتماء واحد إلى أكثر من جماعة واحدة، بحيث يمكن صياغة هذا الانتماء (أو الانتماءات) بصيغة "نحن"**. هذا تعريف مجرد يربط ما يسمى الهوية الفردية بالجماعية، وسوف يغدو أكثر عينية في نهاية عرض الدراسة التي ترمي إلى تقديم مقاربة تحليلية مكثفة لمسألة الهوية؛ إذ يشوبُ بحثَها بعضُ الارتباك بسبب رواج المصطلح في المجال التداولي في الحياة اليومية والإعلام والأدب والعلوم الاجتماعية. وقد أصبح تعبير "أزمة هوية" الذي يلصق بفرد أو بجماعة أو بكيان سياسي، مصدر نزاعات وسجالات يتسم معظمها بالحدة والشعور بالفخر أو بالإهانة؛ ما يشوّش الأفق والطرق إلى المفهوم.

وفقًا للتعريف أعلاه ليس للمؤسسات والدولة والشعوب هوية إلا بالمعنى المجازي المستعار من استخدام اللفظ في الحياة اليومية (تعريف وتصنيف) إذ يستخدم المصطلح لوصف صفات أو مزايا تعد "جوهرية" في نظر مستخدمه، وغالبًا ما يكون المقصود بها الطابع الثقافي أو الإثني أو القومي، وأحيانًا الديني. وعندما ننسب الهوية (العربية مثلًا) إلى دولة أو شعب ما، فإننا نقوم بعملية تصنيف قاصدين بها أن ننسب إليهما الثقافة العربية أو القومية العربية، أو نقصد أن مؤسسة ما تعرّف نفسها بهذا النحو في نظامها أو قانونها أو دستورها. وتستعر نقاشات وسجالات لا يجوز الاستهانة بها بشأن ما يسمّيه الأفرقاء هوية الدولة، والمقصود هو تعريف شخصيتها وطابعها. ولكن مصطلح الهوية في هذه الحالة لا يضيف كثيرًا. والتعبير هوية تونس عربية، لا يضيف شيئًا إلى تعبير تونس عربية؛ والقول إن هوية فرنسا جمهورية علمانية لا يضيف شيئًا إلى تعبير فرنسا جمهورية علمانية؛ أما القول إن العلمانية أصبحت جزءًا

من هوية أغلبية الفرنسيين فقد يكون تعميمًا غير دقيق، لكنه، في أي حال، مختلفٌ عن مقولة "أغلبية الفرنسيين علمانيون"، لأنهُ يضيف شيئًا جديدًا. فهو يعني أن أغلبية الفرنسيين يعدّون العلمانية جزءًا من تعريفهم أنفسهم. وكذلك القول إن هوية التونسيين عربية، فهذا ليس مجرد تصنيف، بل اقتناع بأن أغلبية التونسيين عرب في فهمهم لأنفسهم. ويصح ذلك التمييز أيضًا عند الحديث عن بروز الهوية الوطنية والعربية لمشجعي كرة القدم، فهو مختلف عن القول إنهم مصريون أو عرب؛ إذ تعني الهوية هنا تبنّي هذا الانتماء في فهمهم لأنفسهم، ومن ثم فالهوية عامل في تحديد سلوكهم على المدرجات.

تبعًا للتعريف أعلاه ليست الهوية مرئية، وذلك خلافًا لكتابات مؤلفين يعدون لون البشرة (العرق كما يسمى في الولايات المتحدة) والجندر من الهويات المرئية[1]؛ هذه صفات مرئية، أو ميزات، وليست هويات مرئية. والقول مثلًا إن السودانيين الشماليين ليسوا عربًا بدلالة لون بشرتهم هو مغالطة، فانتماؤهم إلى الثقافة العربية وعدّها مكوّنًا في تعريفهم لذاتهم لا علاقة لهما بلون البشرة، إلا إذا أصبح لون البشرة أساس التعامل معهم، وحفّز ذلك بعضًا منهم لإعادة التفكير في الهوية.

إن السلوك تجاه حاملي/حاملات هذه الصفات وتصنفيهم/نّ يؤدي إلى إدراكها، والتفكير فيها وفي السلوك تجاهها، وفي ردة الفعل عليه، والتفكير لاحقًا في تاريخ هذا السلوك... هكذا، تنشأ هويات عرقية وجندرية، ولكنها غير مرئية، إلا من خلال الفعل، بما في ذلك الفعل الكلامي. ولا شك في أن في هذه الحالة تبرز أهمية علاقات القوة القائمة في فعل التصنيف ذاته وردة الفعل عليه.

(1) Linda Martín Alcoff, *Visible Identities: Race, Gender, and the Self* (Oxford/New York: Oxford University Press, 2006).

في كلتا الحالتين، وبناء على المفهوم السائد في العلوم الاجتماعية والاستعارة المصطلحية الرائجة، يصح قول الباحثين إن الهوية تُبنى أو تُركّب اجتماعيًّا، وليست معطًى طبيعيًّا، ولا هي جوهر ثابت. ولكن هذا القول الصحيح هو تكرارٌ نافلٌ، ليس لأنه صحيح فحسب، بل لأنه مفروغ منه أيضًا. فالإنسان يشعر بالانتماء، وهذا معطًى طبيعي في نظري، ولكنه يصوغ انتماءه العيني ويفكر فيه في إطار عملية تنشئة من المنزل مرورًا بالمدرسة وأماكن العمل والشبكات الاجتماعية المختلفة التي يرتبط بها، وهو في تفاعل مستمر مع الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة؛ وأحيانًا تكون الصناعة بيّنة في صياغة الجملة ذاتها: فالدولة مثلًا تعرّف ذاتها بناءً على لغتها الرسمية، ولغة التدريس، وأن هدفها هو تنشئة شباب وطنيين مثلًا. إن أيّ تعريف لجماعة (إثنية، أو وطنية، أو طائفية، أو غيرها) هو في الأصل تعريف ناشئ تاريخيًّا، وتجري عملية إعادة إنتاجه يوميًّا من خلال مؤسسات الدولة، والتعليم الرسمي، والإعلام، وغيرها. والدراسات والأبحاث حول تشكّل الشعوب والدول والكيانات الاجتماعية الأخرى تاريخيًّا، لا تُحصى ولا تُعَد.

إن إشكالية الهوية من أكثر المسائل تداولًا وحضورًا في أدبيّات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، ومن أشدّها مراوغةً وتملّصًا من التحديد في الآن ذاته. وقد وصف المؤرّخ فيليب غليسون مفهوم الهوية بأنّه "مراوغ ورائج"، مبيّنًا أن بداهته الظاهريّة هي ذاتها المشكلة، إذ **"الهويّة هي ما يكونه الشيء"**[2]. وهذا صحيح تمامًا في الأصل الفلسفي للفظ، وعام جدًّا، وعصي على التحديد، ومن ثم على الاستفادة في التحليل الاجتماعي، بقدر ما هو صحيح. ولهذا لا بد من الانتقال من اللفظ المراوغ والكلي الانتشار إلى المفهوم المحدد.

(2) Philip Gleason, "Identifying Identity: A Semantic History," *The Journal of American History*, vol. 69, no. 4 (March 1983), p. 910.

لم تطرح مسألة الهوية في ما يسمى الجماعة الأولية، أو الجماعة الأهلية، أو غيرهما من التسميات حيث لـ "نحن" وجود فعلي في الواقع. ولا تعرف الجماعة الأولية أزمة هوية، لأن "نحن" هنا مباشرة وغير متوسَّطة، أي لا يوجد كيان ذاتي للفرد مستقلّ عن "نحن". **وحين ينشأ الشعور بانفصال كيانية الذات تنشأ مسألة الهوية، إذ تنشأ الحاجة إلى الهوية للتوسط بين "أنا" و"نحن". لا توجد هوية من دون شعور بـ "أنا" و"نحن". وسواء أكان هذا الشعور مستمدًّا من عناصر قائمة في الجماعة الأولية أم لا، فإن مسألة الهوية إشكالية حديثة.** لذلك، يبرز فرق شاسع بين "التشارك في الجماعة"/ في الجماعات الأولية ونموذج الهوية كما صاغته الحداثة، حيث أصبح ممكنًا التفكير فيها والحديث عنها وعما تفرع عنها من قضايا وإشكاليات ما زالت قائمة.

فمسألة الهوية إشكالية حديثة ذات علاقة بظهور الفرد الواعي بفرديته الذي يفكر في ذاته وانتماءاته المختلفة، وما رافق ذلك من أزمات نفسية واجتماعية ناجمة، عن جملة من العوامل على غرار: تمايزات الفرد والجماعة، والذات والمجموع، ونشوء احتمالات الصراع بين جماعتين ينتمي إليهما الشخص، وفقدان القدرة على ترتيب أولوية الانتماءات من حيث الأهمية بالنسبة إلى الشخص في ظروف مختلفة، وتقبل فكرة إخفاء الهوية نتيجة ظروف العمل أو لإرضاء بيئة اجتماعية يرغب في نيل اعترافها من خلال تقمّص شخصية أخرى، وغيرها. والأهم في تشكل الهوية الفردية تحديدًا تشكل التمايزات المذكورة بين الفرد من جهة، والجماعة من جهة ثانية، ووعي هذه التمايزات، وقدرة الفرد ذاته على التفكير في انتماءاته، وتصنيف الجماعات والأفراد، وتحكّم قوى اجتماعية وسياسية وسلطات من أنواع مختلفة بعمليات التصنيف وغيرها.

لا شك في أن التعبيرات الأدبية والفنية تناولت موضوع الهوية بأدواتها المجازية المختلفة قبل أن تنشأ العلوم الاجتماعية. وقد نشأت الإشكالية

في الحداثة – كما أشرنا سابقًا – قبل ظهور الحاجة إلى مفهوم الهوية في العلوم الاجتماعية، فمسألة الهوية سابقة على مفهوم الهوية الذي نحتته الحداثة من خلال مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها ومختلف التعبيرات الفنية: **سينما، فنون تشكيلية**... إلخ. ومع أنها لم تكن مسألة مصوغة بصورة إشكالية علمية، إلا أنه يمكننا التأكيد حدسًا أن مسألة الهوية لم تكن غائبة على نحو مطلق. وكما كتب كالهون: "إن الانشغال بالهوية الفردية والجمعية شامل؛ فلا نعرف شعبًا بلا أسماء، ولا لغة أو ثقافة لا تقيم تمييزًا ما بين الذات والآخر، وبين 'نحن' و'هم'"[3].

الهوية إشكالية حديثة، لأنها أصبحت موضوعًا مُفَكَّرًا فيه، ولم تكن كذلك حين كان الانتماء إلى الجماعة معطًى "طبيعيًّا" غير مطروح للتساؤل، ولم يكن ثمة خيار لدى الفرد بشأن الانتماء إلى جماعات، إلا استثناءً في حالات انشقاق فرق دينية أو صراع على زعامة بانشقاق بطون وعشائر وغيرها، ولا سيما في حالات نشوء الدول. يشعر الإنسان بالانتماء إلى عائلته، غير أن العائلة ليست مجرد فئة تصنَّف وينضم إليها. كما يشعر في موازاة ذلك أيضًا بالانتماء إلى جماعات حميمة أخرى يبادل أفرادها الشعور بالألفة: أهالي حي أو قرية أو بلدة معينة... إلخ. ثمة علاقة بين وجود خصائص مشتركة بين الأفراد (لغة، لهجة، عادات، أعراف، أذواق) – والأهم هو تصورات مشتركة عن هذه المشتركات – والانتماء إلى الجماعة. ولكن هذه الانتماءات لا تتحول إلى مسألة هوية إلا إذا كان الإنسان فردًا واعيًا لها، ولأهميتها (أو تفاهتها) بالنسبة إليه، ومدركًا عاطفة الانتماء إليها، أو لكونها مفروضة عليه اجتماعيًّا، فلا توجد مسألة هوية من دون الفرد.

---

(3) Craig Calhoun, "Social Theory and the Politics of Identity," in: Craig Calhoun (ed.), *Social Theory and the Politics of Identity* (Oxford, UK/Cambridge, MA: Blackwell Publishers, 1994), p. 9.

وقد شهد العصر الحديث ثورة في أدوات تشكيل الهويات وتركيبها، بسبب وعي الأفراد بذواتهم كونهم أفرادًا قادرين على التعاقد في سوق العمل، وقادرين على التنقل واختيار المهنة ومكان السكن وغيرها، وبسبب تنامي دور الدولة والتعليم العمومي والإعلام ووسائل الاتصال عمومًا، وصناعة الترفيه، بما فيه الترفيه الثقافي والفولكلور (الثقافةَ المصنعة من عناصر مختارةٍ من الثقافة الشعبية وصقلها وتلميعها وتزييفها وتغليفها وتقديمها جاهزة وتجاهلِ عناصر أخرى في هذه الثقافة وتهميشها)، وأيضًا تنامي القدرة الإنتاجية والإخراجية[4] على:

• التعميم ونشر الأفكار المسبقة، وربط انتماءات الشخص بما يجب أن يكون عليه.

• تنميط الجماعة الوطنية أو القومية.

• صناعة الآخر وتنميطه وتحديد الذات بناءً على تنميط الآخر.

• صناعة الجماعات من خلال السعي إلى تمثيلها في الدولة أو الفضاء العام.

• صياغة تصورات عن الجماعات، بما في ذلك تاريخها ومميزاتها ومزاياها التي يفترض أنها تتفوق بها، والمظالم التي تعرضت لها وغيرها، بحيث تُقدَّم إليها على أنها هويتها لتتبناها كتصورات ذاتية.

إننا نقف أمام اختلاف كبير بين نموذجين اجتماعيين رئيسين وفقًا للتنميط النظري، هما نمط الحياة التقليدي ونمط الحياة الحديث بتشعباتهما؛ إنهما نمطان ضخمان يختلف فيهما تفسير الإنسان لمعنى حياته، فضلًا عن طبيعة علاقة الفرد بالجماعة. وإذ ينشأ الإنسان في نمط الحياة التقليدي داخل جماعة، تتواصل حياته وتنتهي فيها، ومنها يستمد معنى وجوده، أو على الأقل لا يجد معنى لحياته خارجها. أما الفرد

(4) أستخدم هنا عن قصد مصطلحات سينمائية وتلفزيونية مثل الإنتاج والإخراج.

في المجتمع الحديث فينشأ غالبًا ضمن أطر ومجموعات اجتماعية ومؤسسات متعددة على غرار الأسرة والمدرسة والنادي ولجنة البناية وحلقات الأصدقاء والنقابة ومكان العمل والحزب... إلخ، ومع نضجه العقلي والعاطفي في هذه الأطر الاجتماعية الحديثة تعترضه احتمالات مختلفة في اختبارات البحث عن المعنى ولربما فقدانه أصلًا. وقد قام علم كامل، وهو علم النفس، على دراسة الأزمات المُترتّبة على وجود "أنا" فرديّة منفصلة عن جماعة الانتماء الأولية وتحليلها، واحتمالات الشعور بالفراغ، أو العقم، أو فقدان المعنى، أو خسارة الاحترام الذاتي[5].

مع ذلك، علينا أن ندقق في الأمر حتى لا يحدث تقابل مطلق بين الهويتين: الهوية الفردية من جهة والهوية الجماعية من جهة ثانية؛ فمسألة الهوية تجمع بين التفكير في الخصائص الفردية والانتماءات المهمة للفرد والعلاقة بينها، أو ما يسمى الهوية الشخصية أو (الفردية، الذاتية) والجماعية، وهما في الواقع وجها مسألة الهوية ذاتها. فلا توجد هوية جماعية محض، ولا هوية فردية قائمة بذاتها، بل هما متلازمتان. وللجماعات تواريخ ممتدة من قبل تفرد الفرد، لم تثر خلالها مسألة هوية جماعية. وحين نشأ الفرد المتفرد المستقل الشخصية (وفقًا للنموذج المثالي (Ideal Type)) لم تنشأ هويته الذاتية إلا عبر العلاقة المتبادلة مع الآخرين.

ووفقًا للنموذج النظري للحداثة، حررت السياقات الاجتماعية الاقتصادية للثورة العلمية والصناعية والتنظيمية، الأفرادَ من الروابط الجمعية بالولادة، والارتباط بالمكان والمهنة ومالك الأرض وغيرها؛ ولكنهم تذرّروا في الوقت ذاته؛ ففي ظل الرأسمالية عوملوا بوصفهم ذواتٍ حرة ومستقلين قادرين على الاختيار والقرار والتعاقد، وبوصفهم

(5) تشارلز تايلر، **منابع الذات: تكوّن الهُويّة الحديثة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مراجعة هيثم غالب الناهي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2014)، ص 62.

في الوقت ذاته أدوات أو أشياء. وما لبثت الظروف ذاتها، وما صاحبها من أزمات ومراجعات، أن ولّدت فكرًا ينقد التعامل مع الآخر بوصفه شيئًا، ويقارب البنى الاجتماعية القائمة بوصفها نتاج علاقات تبادل بين بشر فاعلين، لا يمكن مطلقًا اختزالهم في أشياء معطاة. ويمكن عد هذا الانتقال على سبيل المِجاز "نقدًا ذاتيًّا" تمارسه الحداثة منذ بداياتها. ولا شك في أن لذلك جذورًا عند روسو، وكانط، وفويرباخ (في نقد الاغتراب) وماركس في نقد التشيؤ، وامتدادات لاحقة عند جورج هربرت ميد ومدرسة فرانكفورت في نقدها تحديدًا العقل الأداتي وتحييد الأدوات عن مضمون الغايات، بل إن الأمر قد يعود الى بدايات الحداثة ذاتها التي شهدت تيارات رومانسية تتبرّم من مضارها وتتوق إلى الجماعة الأهلية.

وقد أصبح الإنسان المجرد، الفرد، جوهره، حقوقه، كرامته، سعادته، موضوع فكر مواثيق الحقوق التي يمكن القول إنها لم تستند إلى فكر التنوير فحسب، بل استندت أيضًا إلى تأويلات مختلفة للدين، وأيديولوجيات كبرى مثل الليبرالية والماركسية (في منطلقاتها وأهدافها على الأقل). في سياقات الحداثة هذه تزامن ظهور مسألة الفرد والتفرد مع نشأة مسألة الهوية.

مع ذلك، ثمّة مَن ظل يرى خلاف ذلك. يقرأ المثقف والباحث الفرنسي اليميني مثلًا ألان دو بنوا تاريخ الحداثة كله بوصفه انتشارًا متصلًا لـ "أيديولوجية التماثل": إلغاء المراتب، توحيد اللغة والقانون، اجتثاث أنماط العيش الخاصة، وصولًا إلى ذروة اللاتمايز مع العولمة، ويرصد بدائل الهوية التي أفرزها صعود اللاتمايز، مثل الطبقة الاجتماعية بديلًا من الجماعات والهويات الجمعية في القرن التاسع عشر، داعيًا إلى إعادة الاعتبار للهويات الثقافية والإثنية، والتسليم بتنوعها[6]. كتب

(6) Alain de Benoist, "On Identity," Kathy Ackerman & Julia Kostova (trans.), *Telos*, no. 128 (Summer 2004), pp. 20-21.

دو بنوا مرافعته الطويلة دفاعًا عن تنوع الهويات من منطلقات قومية يمينية في دورية **تيلوس** التي تُعد دورية اليسار الجديد في الأكاديمية الغربية. لقد استدعت المقاربات الأيديولوجية المؤسَّسة على تصورات عقلانية وتحليلات علمية وقيم مثل الحرية والمساواة في تحديد النظام الاجتماعي الذي تسعى إليه، نوعَ النقد الذي يشدّد على الجماعة والهويات الجماعية، وعلى موضعة الفرد في بيئة وثقافة محددتين، لأنها لم تولِيها أهمية خاصة.

وقد وجِّه هذا النقد لما يسمى قيم التنوير في الحداثة من منطلقات وغايات يسارية جديدة تارة ومحافظة يمينية تارة أخرى، وهو ما قدّم حجّة للباحثين النقديين للتشكيك في مفهوم الهوية وجمعه نقائض سياسية مثل اليسار واليمين، وقابليته للاستخدام في طمس الفوارق والتناقضات في الغايات والمنطلقات إلى حد يثير الريبة؛ فالردود الجماعتية (Communitarian)، على سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن تستغلها قوى تحررية ضد إمبريالية ثقافية غربية بالدعوة إلى احترام ثقافة السكان الأصليين في أميركا الشمالية وأستراليا وهويتهم، مثلما يمكن أن يستغلها اليمين للدفاع عن "أصالة" ثقافية إثنية الطابع في الغرب وفي الشرق، بمعنى الوفاء لخصائص الشخصية الثقافية التي تُتخيّل بوصفها جواهر متعالية وثابتة، والدفاع عن "هوية الشعب"، التي تصوَّر كأنها نقية صافية، ضد موجات الهجرة واللاجئين، ما قد يشكل غطاءً شرعيًّا للعنصرية تحت مسمى الهوية.

يتمثّل **المنزلق الأول** في بحث مسألة الهوية في الخلط بين الاستخدام اليومي والاستخدام العلمي للمفهوم، وقد أشار لوك ثاكو إلى أن هذه المشكلة تبرز على نحو خاص في حالة مفاهيم مثل "العرق" و"الأمة" و"الهوية" حين تُستخدم تحليليًّا بالطريقة نفسها التي تُستخدم في الحياة

اليومية، ما قد يعني تكرار مقاربتها كأنها كيانات حقيقية قائمة في حد ذاتها، كأن الهوية أو القومية أو العرق هي **أشياء** تُمتلَك وتُفقَد[7].

فمن الإشكاليات التي تبرز في الحياة اليومية بشأن استخدام لفظ الهوية، تحويل التصنيفات التي تفرَض على جماعات بشرية، إلى صفات وخصائص مشتركة لهذه الجماعات، بل وأيضًا إلى صياغة توقعات بشأن مواقف المنتمين إليها وتصرفاتهم، واشتقاق حتى صفاتهم الشخصية من هذه الهوية الناجمة عن هذا التصنيف المزعوم. وهذا في الحقيقة نوع من العنصرية، خصوصًا إذا تجاوزنا اختزالها خطأً في التصنيف العرقي المتضمِّن وصمًا وتحقيرًا.

من ناحية ثانية، شاع استخدام الهوية للتشديد على أهمية الانتماء بالنسبة إلى الفرد، وذلك تعبيرًا عن موقف مناهض للتمييز العنصري أو الطائفي أو القومي الجنسي (الجندري). ويعبّر التشديد على الانتماء أيضًا عن مقاومة للعزلة الفردية والغُفلة، أو المجهولية، في المجتمع الحديث الذي يمكن أن يذرّر الأفراد على أنقاض الجماعات الأهلية، فيبحث الفرد عن معنى لحياته الشخصية من خلال توسيع ذاتيته باتجاه الاهتمام بمن يشاركونه الانتماء والعناية ببيئته الاجتماعية، أو الاعتزاز بثقافته. وكلها مواقف يمكن أن تتحوَّل إلى دوافع للفعل في خدمة المجموع، وللإيثار ولكل ما من شأنه أن يمنح حياة الفرد معنى، أو للإبداع الأدبي والفني.

ومن ناحية ثالثة، يحضر احتمالٌ متحقّق في كثير من الحالات باستخدام الانتماء إلى جماعات داخل الدولة كأداة تعبئة لأغراضٍ متعلقة بتحصيل النفوذ السياسي للنخب على أساس هذه الانتماءات، لذلك يغدو الانتماء موردًا للتعبئة السياسية، وفي هذا الطريق المزدحم بالتنافس والصراع

(7) Loïc Wacquant, "For an Analytic of Racial Domination," *Political Power and Social Theory*, vol. 11, no. 1 (1997), p. 222.

يمكن تحويل الانتماء من انتماء إلى جماعة إلى أيديولوجيا هوياتية تقوم على تأصيل خصائص مزعومة للجماعة، ومظلوميات تاريخية تتبعها مطالبة باستحقاقات، واصطفاف خلف نخبٍ سياسيةٍ بهدف تحصيلها. ويمكن أن تكون هذه التعبئة، على أساس الهوية، أداةً في الصراع ضد المستعمِر، كما يمكنها أن تكون أداةً في شرعنة نظام سلطوي يستخدم ديماغوجيا وطنية أو قومية، أو يعوّض الناس عن نقص الحقوق بالتشديد على تميز هويتهم الوطنية في مقابل الآخرين، ويمكن أن تكون أداة في الصراع الطائفي والإثني داخل الدولة.

ويمكن أن تمارس سياسات الهوية من ناحية رابعة عملية تشييء للهوية، بحيث تعمَّم سردية تاريخية لقائمة خصائص مشتركة ثابتة تنمَّط وتؤبَّد، مع تجاهل ظروف تشكيلها التاريخية وتحولاتها ومنعطفاتها، وقمع الاختلاف الفردي في الداخل، وممارسة إقصاء كلي للخارج، ما يؤدي إلى حالات من الصراع والتمرد.

أخيرًا، حين تتبنى الدولة مذهبًا دينيًّا محددًا أو إثنية محددة لتمتزج رموز الدولة وطقوسها أو تتداخل بطقوسهما، يختلط الانتماء إليهما بالانتماء إلى الدولة أيضًا، وينشأ الشعور بانتماء "الأغلبية" والساسة (قادة، برلمانيين، وغير ذلك) إلى "هوية مشتركة" مع إقصاء من لا ينتمون إلى هذه الهوية، وكذلك الشعور بالاستحقاق نتيجة لهذا الانتماء، والتشديد على الانتماء عند توجيه المطالب إلى السياسيين. ولا يُستبعَد أن يكون التشديد على الهوية إحدى الحيل للتعويض عن الفشل الفردي ونقص الكفاءة، في مجتمع تنافسي. والجدير بالتذكير أن الطبقات الدنيا والأكثر تضرّرًا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية تشدّد على "الهوية" لأنها تُعَدّ مصدرًا لشرعية توجيه المطالب. هذا المنظور لواقع هذه الدول يفترض أن يبدّد حيرة الباحثين بشأن كون هذه الفئات أكثر عرضةً لدعاية الحركات اليمينية المتطرفة. هذه الإشكالية السياسية/ الاجتماعية هي من أهم مظاهر موضوع